

فوق الطاولة

هني الحمدان

حضر الشوندر وغاب السكر!!!

أين موقع الشركات الإنتاجية اليوم من مواضيع تحقيق الجودة وكامل الإنتاجية المستهدفة؟ بمعنى آخر: هل عجلات إنتاجها وطحنها تعطى الهدف وتحقق النتائج الإيجابية، أم إنها مجرد آلات تدور ولا أحد يعرف مدى الضياع والهدر وتدني الإنتاجية؟

مع الأسف السمة السائدة لمعظم شركات القطاع العام، في حال دارت عجلات أنشطتها، هي التراجع والترهل، وضياح الكثير من المنتجات بلا فائدة، وهذا أمر محزن!

كانت بعض الشركات التصنيعية في السابق متألقة، إنتاجاً ومؤشرات متحققة لكل الأهداف من ناحية النتيجة، بأداء وروتق يشار إليهما بالبنان، وكان بعضها ذا مخرجات إنتاجية تصنيعية عالية بعيداً عن أي هدر أو ضياع، فكانت بذلك رافعة اقتصادية مؤثرة إيجاباً، وكانت مفخرة وقصة نجاح!..

لكن: هل أداء بعض الشركات الصناعية اليوم بذلك المستوى يا ترى...؟! الإجابة لا تحتاج إلى تفكير عميق ولا لأخذ رأي المعنيين والخبراء، هي ليست كذلك، فبسبب إهمال عصري الاستدامة والتطوير، وقلة فهم بعض الإدارات المتعاقبة وربما سوءها، سرعان ما تتوقف عجلة التقدم فيها، فيعثرها الجمود، وتنهال عليها الإشكالات من كل حذب وضوب، وسرعان ما تنتكس ويتراجع أدائها، وتصبح عبئاً ثقيلاً... فمن يقف اليوم على مسألة العائدية الصحيحة لعمل أي شركة، وأخص هنا التصنيعية؟

ما ساقني إلى ذلك شركة معمل سكر سلحب بعد عودتها لطحن واستخلاص السكر من محصول الشوندر السكري، وبسبب ضعف تقنيات آلات التصنيع وفشل الأداء التصنيعي فيها تسبب كل ذلك، وحسب ما صدر من قرارات رسمية، في هدرها خمسة آلاف طن سكر، وكل ما علمته مؤسسة السكر ووزارة الصناعة قذف مسؤولية تدني إنتاجية السكر على الغير وعلى الأرض والبذار، وتسويق حجج ليس لها أي منطق، فالعمليات التصنيعية داخل المعمل كانت المسبب في هدر كميات كبيرة من محصول الشوندر، فبدلاً من استخلاص سبعة آلاف طن ونسبة خلابة ١١.٩٪ من نوعية بذار عالية، استخلصت آلات المعمل القديمة ألفي طن فقط، وحسب الحسابات الرقمية والمتبعة بالكميات الموردة للمعطل يجب أن تعطى خلاصة سبعة آلاف طن وليس ألفي طن، أي إن هناك خمسة آلاف طن ضاعت، أهدرتها العمليات الصناعية المخلفة والتي لا تزال تعمل وفق نمطية سائدة، لا تراعي أيًا من معايير الجودة وعدم ضياع أي كمية، فالبذار مستورد ومحقق لكل الشروط، والأرض هي ذاتها التي كانت تزرع بالشوندر السكري منذ سنوات، والفلاح هو ذاته، فمادام حصل...!

وطلب الفلاح وضع قائمة بأسماء الفلاحين المستفيدين من القمح والمزوت الزراعي على باب الجمعية الفلاحية، حتى تتكشف الأسماء التي تحصل على المزوت الزراعي وليس لديها أشجار مفرمة أو لا تملك مساحات من الأراضي، وكذلك كانت تزرع بالشوندر السكري منذ سنوات، والفلاح هو غنم وهو لا يملك ١٠ رؤوس.

وأشار إلى أن السواد وصل إلى القرية أغلى من السوق السوداء بـ ١٠ آلاف ليرة، حيث تم بيع كيس الورديا بـ ١٧٥ ألف ليرة، وكيس الأزوت ١١٠ آلاف ليرة، وكان يباع بالسعر الجرد الكيس ٨٥ ألف ليرة، لافتاً إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرية غير مستفراة منذ سنوات، والتجاح ليس على المدى المتوسط بل البعيد.

هل لدى بعض إدارات الشركات التصنيعية أهداف وروى حول كيفية تطبيق معايير الجودة، والإقلال من مؤشرات تدني الإنتاجية، أم إن المهم عندهم هو أن الآلات تدور وضجيجها يملأ الأماكن صوتاً، والهدر في أعلى مستوياته...؟!.

إذا لم يتم تطبيق أفضل الممارسات ذات النفع على المنتج النهائي، والتي تقلل من الضياع فسينكس ذلك سلباً على أداء الشركات ومكانتها في الحقل التصنيعي، وسيؤدي حتماً إلى خروجها من دائرة العمل والمنافسة.

هدر كمية كهذه والقفيل في استخلاص خمسة آلاف طن من شركة تصنيعية يستدعي التوقف عنده، وأن تأخذ وزارة الصناعة جدياً بالمثل الذي حصل «تراجع واقع التصنيع» وتجنب عن الأسباب، وليس تسويق مبررات لا أساس لها من الصحة، فلا فلاح تم استيراده من الخارج، ولا التربة تغيرت، والبذار هو الصف المعهود ذاته بحلاوته ونقاوته...!

كفاكم تقافاً للمسؤوليات، تصنيعكم وعمليات استخلاص السكر من الشوندر يحتاجان على ما يبدو إلى معايير من جديد، فهل نستغلون بذلك...؟!.

فلاحون يشتكون ومسؤولون يردون!

مدير زراعة ريف دمشق: من يشعر بالظلم فعليه تقديم شكوى إلى مديرية الزراعة أو اتحاد الفلاحين

رئيس اتحاد الفلاحين: لا يمكننا التحقيق من دون شكوى وصورة هوية



طلال ماضي

بشكل كامل بالأشجار المفرمة أو بالقمح، وتسليمه للدولة في حال تم دعمه بالمحروقات والسداد والمبيدات الفعالة، متأسلاً لماذا لا يتم توجيه الدعم حسب الكميات المسلمة بالنسبة للقمح أو حسب الفواخر المبيعة والمسلمة إلى تجار سوق الهال، وقال: لنا إن كل رأس غنم حصته ١٥ كيلو نخالة في الدورة العلفية لتتنا لا تعرف متى تأتي الدورة، ومنذ أشهر لم نحصل على مادة العلف، وكذلك بالنسبة للمزوت الزراعي لا نأخذ سوى القليل من مخصصاتنا ولا نعلم كم هي العمية المخصصة في كل توزيع.

وبالنسبة لموسم القمح، سلما مؤسسة الحبوب كيلو القمح بـ ١٩٠٠ ليرة، ومن ثم اشترينا البذار الكيلو بـ ٣٠٠ ليرة، فهل يعقل أن نبيع بسعر رخيص ومن ثم نشترى بسعر أغلى مما سلماناه؟ لافتاً إلى الممارسات التي حصلت أثناء الحصاد من ارتفاع في تكاليف الحصاد إلى الأمور الإدارية خلال التسليم والتي فضل عدم الكشف عنها.

وطلب الفلاح وضع قائمة بأسماء الفلاحين المستفيدين من القمح والمزوت الزراعي على باب الجمعية الفلاحية، حتى تتكشف الأسماء التي تحصل على المزوت الزراعي وليس لديها أشجار مفرمة أو لا تملك مساحات من الأراضي، وكذلك كانت تزرع بالشوندر السكري منذ سنوات، والفلاح هو غنم وهو لا يملك ١٠ رؤوس.

وأشار إلى أن السواد وصل إلى القرية أغلى من السوق السوداء بـ ١٠ آلاف ليرة، حيث تم بيع كيس الورديا بـ ١٧٥ ألف ليرة، وكيس الأزوت ١١٠ آلاف ليرة، وكان يباع بالسعر الجرد الكيس ٨٥ ألف ليرة، لافتاً إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرية غير مستفراة منذ سنوات، والتجاح ليس على المدى المتوسط بل البعيد.

هل لدى بعض إدارات الشركات التصنيعية أهداف وروى حول كيفية تطبيق معايير الجودة، والإقلال من مؤشرات تدني الإنتاجية، أم إن المهم عندهم هو أن الآلات تدور وضجيجها يملأ الأماكن صوتاً، والهدر في أعلى مستوياته...؟!.

بموجب الحيازة السنوية عن طريق الجمعيات الفلاحية، ومن يشعر بالظلم أو لا تحسنه كاملة فعليه تقديم شكوى إلى مديرية الزراعة أو اتحاد الفلاحين من أجل التحقيق في الشكوى.

وحول الدورات العلفية أوضح زيادة أنه لا يوجد توقيت محدد لها أحياناً الماضية مر عليها بين ٦ و٧ أشهر حسب توفر الأعلاف في المؤسسة، ويتم الإعلان عن الدورة الزراعية وبالنسبة إلى الحقل في توزيع المحروقات كما يدعي الفلاحون وتستمتع لهمومهم من دون نتيجة، وقال: هل تصدقون أننا نبيع الضأن ببطاقات كرتونية على الفلاحين وبعد تقديم الثبوتيات من قبلهم، تمنحهم بطاقة كرتونية يستلم المحروقات الهال وعند قبضها تقوم بتوزيعها على تاجر العلف، وتذيق فمن البذار السداد والمبيدات وإصلاح المعدات، ونضمن الغراس، والحراثة، ونعود إلى منزلنا صفر الدين؟ ومع ذلك أصدرنا على المتابعة ونأمل أن يتم النظر إلى المنتج الحقيقي، وعدم تركه يشترى مخصصاته من المحروقات من فلاح يحصل على الورق ولا يملك حق أرض الواقع أراضي وليس لديه قطع ماشية.

وحول وجود مساحات واسعة غير المحفوظة بالنسبة للسقاية للقمح، وأشار مدير الزراعة إلى أن مديرية الزراعة قامت بتوزيع بطاقات كرتونية على الفلاحين وبعد تقديم الثبوتيات من قبلهم، تمنحهم بطاقة كرتونية يستلم المحروقات الهال وعند قبضها تقوم بتوزيعها على تاجر العلف، وتذيق فمن البذار السداد والمبيدات وإصلاح المعدات، ونضمن الغراس، والحراثة، ونعود إلى منزلنا صفر الدين؟ ومع ذلك أصدرنا على المتابعة ونأمل أن يتم النظر إلى المنتج الحقيقي، وعدم تركه يشترى مخصصاته من المحروقات من فلاح يحصل على الورق ولا يملك حق أرض الواقع أراضي وليس لديه قطع ماشية.

وحول وجود مساحات واسعة غير المحفوظة بالنسبة للسقاية للقمح، وأشار مدير الزراعة إلى أن مديرية الزراعة قامت بتوزيع بطاقات كرتونية على الفلاحين وبعد تقديم الثبوتيات من قبلهم، تمنحهم بطاقة كرتونية يستلم المحروقات الهال وعند قبضها تقوم بتوزيعها على تاجر العلف، وتذيق فمن البذار السداد والمبيدات وإصلاح المعدات، ونضمن الغراس، والحراثة، ونعود إلى منزلنا صفر الدين؟ ومع ذلك أصدرنا على المتابعة ونأمل أن يتم النظر إلى المنتج الحقيقي، وعدم تركه يشترى مخصصاته من المحروقات من فلاح يحصل على الورق ولا يملك حق أرض الواقع أراضي وليس لديه قطع ماشية.

وحول وجود مساحات واسعة غير المحفوظة بالنسبة للسقاية للقمح، وأشار مدير الزراعة إلى أن مديرية الزراعة قامت بتوزيع بطاقات كرتونية على الفلاحين وبعد تقديم الثبوتيات من قبلهم، تمنحهم بطاقة كرتونية يستلم المحروقات الهال وعند قبضها تقوم بتوزيعها على تاجر العلف، وتذيق فمن البذار السداد والمبيدات وإصلاح المعدات، ونضمن الغراس، والحراثة، ونعود إلى منزلنا صفر الدين؟ ومع ذلك أصدرنا على المتابعة ونأمل أن يتم النظر إلى المنتج الحقيقي، وعدم تركه يشترى مخصصاته من المحروقات من فلاح يحصل على الورق ولا يملك حق أرض الواقع أراضي وليس لديه قطع ماشية.

تصدير ٢٥٠ طن برتقال إلى شبه جزيرة القرم

هزاع لـ«الوطن»: نصد الفأض وهناك مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى

وأكد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى، ستقوم المؤسسة السورية للتجارة بتصدير البفرة الأولى والبالغة ٢٥٠ طنًا من البرتقال الماوردي إلى جمهورية القرم الروسية، وذلك عبر استجارها من الفلاحين مباشرة وفرزها وتوضيبها في مراكزها بمنطقة الساحل.

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد سليم تصديرها، مبيئاً أن الاتفاق الحالي سيكون بتصدير كميات المرحلة الأولى أي نحو ١٠٠٠ طن لكن الحوايات التي وردت تستوعب ٢٥٠ طنًا من البرتقال.

وأكد هزاع في تصريح خاص لـ«الوطن» وجود مفاوضات لتصدير منتجات زراعية أخرى، ستقوم المؤسسة السورية للتجارة بتصدير البفرة الأولى والبالغة ٢٥٠ طنًا من البرتقال الماوردي إلى جمهورية القرم الروسية، وذلك عبر استجارها من الفلاحين مباشرة وفرزها وتوضيبها في مراكزها بمنطقة الساحل.

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد سليم تصديرها، مبيئاً أن الاتفاق الحالي سيكون بتصدير كميات المرحلة الأولى أي نحو ١٠٠٠ طن لكن الحوايات التي وردت تستوعب ٢٥٠ طنًا من البرتقال.



لماذا ارتفعت الأسعار بعد الزلزال؟

أكرم: مخزون المواد انخفض نتيجة الاستمرار للمتضررين من الزلزال فارتفعت الأسعار

تيناوي لـ«الوطن»: غياب واضح لوزارة التجارة الداخلية والتسعير حالياً لا يستند إلى تكاليف صحيحة

حزوري:

الأسعار ارتفعت ٥٠ بالمئة بعد الزلزال



رامز محفوظ - إيمي غسان

لم يعد خافياً على أحد واقع الأسواق وحالة الغليان غير المسبوقة التي تشهدها الأسعار حالياً، فالقنوات واضح بشكل جلي من قبل تجاري وآخر، والاحتكار ازداد قياساً لفترة ما قبل الزلزال، وازدياد أسعار الصنوبر بابت الأسطوانة المشروخة المتكررة والمبرر الوحيد للتاجر لرفع السعر، فهل استغل بعض التجار انشغال الحكومة بتأمين متطلبات المتضررين من الزلزال وقاموا برفع الأسعار؟ وهل تقوم وزارة التجارة الداخلية بمهامها بمتابعة واقع الأسواق وضبط المخالفين خلال الفترة الحالية أم إنها بعد قرار تحريم الأسعار وانشغالها بتأمين حاجات ومتطلبات المتضررين من الزلزال أهملتها؟

عوض مجلس الشعب زهير تيناوي بين في المنطقة مع الجمعية ووجهاء القرية بتوكيل من يرغب بزراعتها ونحن كمديرية زراعة نعتد على الكشف الحسي في تزويد المعلومات المستغلة للمخالفين خلال الفترة الحالية أم إنها بعد قرار تحريم الأسعار وانشغالها بتأمين حاجات ومتطلبات المتضررين من الزلزال أهملتها؟

عوض مجلس الشعب زهير تيناوي بين في المنطقة مع الجمعية ووجهاء القرية بتوكيل من يرغب بزراعتها ونحن كمديرية زراعة نعتد على الكشف الحسي في تزويد المعلومات المستغلة للمخالفين خلال الفترة الحالية أم إنها بعد قرار تحريم الأسعار وانشغالها بتأمين حاجات ومتطلبات المتضررين من الزلزال أهملتها؟

وأكد حزوري أن أحد أسباب الارتفاع هي طريقة التمويل عن طريق المنصة الموفرة بكميات كبيرة، لكن هذا الأمر لا واضح للوزارة عن أداء مهامها بهذا الاتجاه مستغلاً غياب الواضح لعناصر الضابطة التوتيرية.

وأضاف: إنه يجب في أوقات الكوارث أن يكون العديد من الجهات العامة مثل وزارتي التجارة الداخلية والاقتصاد في حال استغلال المخالفة مؤلفة من رئيس الجمعية ومديرية الزراعة والمحضر والمصرف الزراعي ووجهاء المنطقة ومدير المنطقة أو الناحية.

وبالنسبة للسداد بين زيادة أنه يتم توزيعه حصراً عن طريق المصرف الزراعي بالنسبة للورديا والسيور فوسفات لزيادة شكاوى وإثباتات حول وجود أساء وهمية في التوزيع فعليه تقديمها لاتحاد الفلاحين أو مديرية الزراعة للتحقيق بها.

في جهته من رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» أنه على الفلاحين المتضررين من سوء التوزيع ولديهم شكاوى على التنظيم الفلاحي تقديم شكوى مع صورة هوية إلى اتحاد الفلاحين من أجل المباشرة بالتحقيق، ولا يمكن المتابعة من دون وجود شكوى وأدلة، لافتاً إلى أن تأجير الأراضي يتم عن طريق لجنة قانونية وعلى التنظيم الفلاحي حصر هذه الأراضي وإعلام الاتحاد ومديرية الزراعة بها من أجل زراعتها.

وأكد حزوري أن أحد أسباب الارتفاع هي طريقة التمويل عن طريق المنصة الموفرة بكميات كبيرة، لكن هذا الأمر لا واضح للوزارة عن أداء مهامها بهذا الاتجاه مستغلاً غياب الواضح لعناصر الضابطة التوتيرية.

وأضاف: إنه يجب في أوقات الكوارث أن يكون العديد من الجهات العامة مثل وزارتي التجارة الداخلية والاقتصاد في حال استغلال المخالفة مؤلفة من رئيس الجمعية ومديرية الزراعة والمحضر والمصرف الزراعي ووجهاء المنطقة ومدير المنطقة أو الناحية.

وبالنسبة للسداد بين زيادة أنه يتم توزيعه حصراً عن طريق المصرف الزراعي بالنسبة للورديا والسيور فوسفات لزيادة شكاوى وإثباتات حول وجود أساء وهمية في التوزيع فعليه تقديمها لاتحاد الفلاحين أو مديرية الزراعة للتحقيق بها.

في جهته من رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» أنه على الفلاحين المتضررين من سوء التوزيع ولديهم شكاوى على التنظيم الفلاحي تقديم شكوى مع صورة هوية إلى اتحاد الفلاحين من أجل المباشرة بالتحقيق، ولا يمكن المتابعة من دون وجود شكوى وأدلة، لافتاً إلى أن تأجير الأراضي يتم عن طريق لجنة قانونية وعلى التنظيم الفلاحي حصر هذه الأراضي وإعلام الاتحاد ومديرية الزراعة بها من أجل زراعتها.

الزلزال جاء ضمن أزمات كثيرة

عبود لـ«الوطن»: الحكومة تنفق آلاف المليارات مما يزيد العجز ويخفف النمو الاقتصادي

خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال نتيجة توقفها لأسابيع

في ذلك حلب وحمص، وحماة واللاذقية وطرطوس، ولكن وفق المخطبات هناك خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال وفوات المنشآت الصناعية نتيجة توقف الأعمال في محاولة لتجاوز عشرين يوماً حتى الآن بعد الزلزال، الزلزال في المناطق الريفية، والتي قد تكون أكبر من الأضرار التي لحقت المنازل والمدارس والمساجد وبعض المباني الحكومية.

والاستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس الدكتور نوح الفقار عبود أعترف في تصريح لـ«الوطن»، أن الحديث عن إحصائيات كاملة حول الأضرار التي أصابت قطاع الأعمال في سورية يعد مبركاً نوعاً ما، لأن العمل لا يزال حياً في إطار تقييم انعكاسات الزلزال على المنطقة التي ضربها، بما أفرج عنها من خسائر.

في ذلك حلب وحمص، وحماة واللاذقية وطرطوس، ولكن وفق المخطبات هناك خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال وفوات المنشآت الصناعية نتيجة توقف الأعمال في محاولة لتجاوز عشرين يوماً حتى الآن بعد الزلزال، الزلزال في المناطق الريفية، والتي قد تكون أكبر من الأضرار التي لحقت المنازل والمدارس والمساجد وبعض المباني الحكومية.

والاستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس الدكتور نوح الفقار عبود أعترف في تصريح لـ«الوطن»، أن الحديث عن إحصائيات كاملة حول الأضرار التي أصابت قطاع الأعمال في سورية يعد مبركاً نوعاً ما، لأن العمل لا يزال حياً في إطار تقييم انعكاسات الزلزال على المنطقة التي ضربها، بما أفرج عنها من خسائر.

في ذلك حلب وحمص، وحماة واللاذقية وطرطوس، ولكن وفق المخطبات هناك خسائر مضاعفة لقطاع الأعمال وفوات المنشآت الصناعية نتيجة توقف الأعمال في محاولة لتجاوز عشرين يوماً حتى الآن بعد الزلزال، الزلزال في المناطق الريفية، والتي قد تكون أكبر من الأضرار التي لحقت المنازل والمدارس والمساجد وبعض المباني الحكومية.

والاستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس الدكتور نوح الفقار عبود أعترف في تصريح لـ«الوطن»، أن الحديث عن إحصائيات كاملة حول الأضرار التي أصابت قطاع الأعمال في سورية يعد مبركاً نوعاً ما، لأن العمل لا يزال حياً في إطار تقييم انعكاسات الزلزال على المنطقة التي ضربها، بما أفرج عنها من خسائر.